

عمدة القاري

النبى ما هذا الغلام فقال أعطانيه أبى قال فكل أخوته أعطيته كما أعطيت هذا قال لا قال فرده وكذا صرح به فى حديث جابر رواه مسلم عنه قال قالت امرأة بشير إنحل ابني غلامك وأشهد لى رسول الله الحديث فإن قلت روى ابن حبان من رواية ابن حريز بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وفى آخره زاي على وزن كريم والطبراني أيضا عن الشعبي أن النعمان خطب بالكوفة فقال إن والدي بشير بن سعد أتى النبى فقال إن عمرة بنت رواحة نfst بغلام وإنى سميته النعمان وأنها أبت أن تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هو لى فإنها قالت أشهد على ذلك رسول الله وفيه قوله لا أشهد على جور قلت وفق ابن حبان بين الروائتين بالحمل على واقعتين إحداهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديثة والأخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبدا وقال بعضهم يعكر عليه أنه يبعد أن ينسى بشير بن سعد مع جلالته الحكم فى المسألة حتى يعود إلى رسول الله يستشهد على العطية الثانية بعد أن قال له فى الأولى لا أشهد على جور قلت لا بعد فى هذا أصلا فإن الإنسان مأخوذ من النسيان وهموم أحوال الدنيا وغم أحوال الآخرة تنسى أن نسيان والنسيان غالب حتى قيل إن الإنسان مأخوذ من النسيان قوله عمرة بنت رواحة بفتح الراء الأنصارية زوجة بشير أم النعمان وهي أخت عبد الله بن رواحة قوله حتى تشهد من الإشهاد وسيأتي فى الشهادات من حديث الشعبي سبب سؤال شهادة رسول الله ولفظه عن النعمان قال سألت أمى أبى بعض الموهبة لى من ماله ولفظ مسلم عن الشعبي حدثنى النعمان بن بشير أن أمه ابنة رواحة سألت أباه بعض الموهبة من ماله فالتوى بها سنة أى مطلقا ثم بدا له وفى رواية ابن حبان من هذا الوجه بعد حولين والتوفيق بين الروائتين بأن يقال إن المدة كانت سنة وشيئا فجبر الكسر تارة وألغى أخرى ثم فى رواية مسلم فأخذ أبى بيدي وأنا يومئذ غلام فأتى رسول الله وفى رواية أخرى له قال انطلق بين أبى يحملنى إلى رسول الله والتوفيق بين الروائتين بأن يقال إنه أخذ بيده فمشى معه بعض الطريق وحمله فى بعضها لصغر سنه قوله فرجع فرج عليه عطيته وفى رواية لمسلم فرجع أبى فرد تلك الصدقة وسيأتي فى الشهادات قال لا تشهدنى على جور وفى رواية لمسلم ولا تشهدنى إذا فإنى لا أشهد على جور وفى رواية له وإنى لا أشهد إلا على حق وفى رواية الطحاوي فأشهد على هذا غيرى وكذا فى رواية النسائي وفى رواية عبد الرزاق من طريق طاووس مرسلا لا أشهد إلا على الحق لا أشهد بهذه وفى رواية عروة عند النسائي فكره أن يشهد له وقد ذكرنا وجه امتناعه عن الشهادة عن قريب واختلاف الألفاظ فى هذه القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد .

ذكر ما يستفاد منه احتج به من أوجب التسوية فى عطية الأولاد وبه صرح البخاري وهو قول

طاووس والثوري وأحمد وإسحاق كما ذكرناه وقال به بعض المالكية ثم المشهور عند هؤلاء أنها باطلة وعن أحمد يصح ويجب عليه أن يرجع و عنه يجوز التفاضل إن كان له سبب كاحتياح الولد لزمانته أو دينه أو نحو ذلك وقال أبو يوسف تجب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة فإن فضل بعضا صح وكره وحملوا الأمر على الندب والنهي على التنزيه .

ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وبعض الشافعية وبعض المالكية العدل إن يعطي الذكر حظين كالميراث وقال غيرهم لا يفرق بين الذكر والأنثى وظاهر الأمر بالتسوية يشهد لهم واستأنسوا بحديث أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه عن ابن عباس مرفوعا سوا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء وأجاب عن حديث النعمان من حمل الأمر بالتسوية على الندب بوجوه .

الأول أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده فلذلك منعه ورد هذا بأن كثيرا من طرق حديث النعمان صريح بالبعضية وقال القرطبي ومن أبعد التأويلات أن النهي إنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كما ذهب إليه سحنون وكأنه لم يسمع في نفس هذا الحديث أن الموهوب كان غلاما وأنه وهبه له لما سألته الأم الهبة من بعض ماله قال وهذا يعلم منه على القطع أنه كان له مال غيره .

الثاني أن العطية المذكورة لم تنتجز وإنما جاء بشير والد النعمان يستشير النبي فأشار إليه بأن لا يفعل فترك حكاه